

الحديث النبوي

ينبوع فياض للنحو العربي

بقلم

الدكتور محمود فجال

أستاذ النحو العربي المشارك بكلية اللغة العربية - بأبها

الحمد لله الذي أنزل أحسن الحديث، وأودع دُرر بيانه في مُحكم الحديث، والصلاة والسلام على مَنْ أوتي جوامع الكلم، وخُصَّ ببدايع الحكيم، سيدنا محمد أفضل مَنْ كَحَلَتْ به الرسالة أجفانها، ونظمت به النبوة جمانها^(١)، وعلى آله الفائزين، وعلى أصحابه الذين تسابقوا في المآثر الصالحة، وعلى السادة الأتباع الذين اقتفوا مسالك الاتباع، وعلى مَنْ نحا نحوهم بإحسان.

أما بعد فإن مَنْ مارس فنَّ الحديث الشريف، وعاشه ليلاً ونهاراً، واقتراً كتبه، وسائر دواوينه - من صحاح، وسنن، ومسانيد، وأجزاء - لصدَّر عن علمٍ جم، وفوائد عظيمة، تحتاجها الأمة في حياتها السعيدة، ولوجد في هذا العلم الجليل الشواهد النحوية المستفيضة، بالإضافة إلى أن الحديث النبوي معينٌ ثرٌّ، وينبوعٌ غزير في جميع أنواع اللغة العربية، وبإمكاننا بعد الدرس الحديثي أن نخرج بالنتائج الطيبة، ونقطف الثمار البانعة التالية:

(النتيجة الأولى): إن أئمة الحديث الشريف عُنوا عناية تامة بلسان العرب، ويعلم النحو خاصة، الذي يفتضحُ فاقدهُ بكثرة الزلل، ولا يصلح الحديث للحن.

هذا إمام أهل الشام «الأوزاعي» - ١٥٧ هـ، يقول: «أعربوا الحديث، فإنَّ القوم كانوا عرباً».

(١) الجمان: جمع، والمفرد «جمانه» وهي حبة تعمل من الفضة كالذرة. (مختار)

وهذا إمام الدنيا في عصره «أحمد بن حنبل» - ٢٤١ هـ (صاحبُ المسند) لا يلحنُ في الكلام، ولما نُظِرَ بين يدي الخليفة «المعتصم» - ٢٢٧ هـ ، كان يقول: كيف أقول ما لم يُقَلْ؟! ولم يلحن في كلمة في تلك الأيام الثلاثة التي نُظِرَ فيها. وقد قال: كتبت من العربية أكثر مما كتب «أبو عمرو بن العلاء» - ١٥٤ هـ ، وكان يُسأل عن ألفاظ من اللغة تتعلّق بالتفسير والأخبار، فيجيب عن ذلك بأوضح جواب، وأفصح عبارة^(٢).

وهذا إمام المدينة «مالك بن أنس» - ١٧٩ هـ (صاحب الموطأ) يقول: «الإعراب حلٌّ للسان، فلا تمنعوا ألسنتكم حلِّيها»^(٣).

(النتيجة الثانية) : إن فريقاً من الصحابة، مثل «عبدالله بن عمر» - ٧٣ هـ ، والتابعين، مثل «محمد بن سيرين» - ١١٠ هـ ، ومن جاء بعدهم، من سدنه الحديث ورواته، قصرُوا روايته على اللفظ، ومنعوا روايته بالمعنى.

وهذا الاتجاه هو الصحيح من مذهب «مالك»، وهو معتمد «مسلم» - ٢٦١ هـ ، فإنه في «صحيحه» يميّز اختلاف الرواة، حتى في حرف المتن.

فالذي في روايات الحديث من ضبط بالغ، ودقة متناهية، وتحرُّ منقطع النظر، لا يتحلّى ببعضه كلُّ ما يَحْتَجُّ به النحويون واللغويون من كلام العرب. حتى قال «الأعشى» - ١٤٨ هـ :

«كان هذا العلمُ عند أقوام كان أحدهم لأن يخرَّ من السهَاء أحبُّ إليه من أن يزيد فيه وائاً أو ألفاً أو دالاً»^(٤).

(النتيجة الثالثة) : إن الرواية بالمعنى قد أجازها من أجازها لمن كان عالماً، عارفاً بالألفاظ والأساليب العربية، خبيراً بمدلولاتها، وبما يحيل معانيها. بصيراً بمقادير التفاوت بينها، والفروق الدقيقة بين ألفاظ اللغة، وكانت جميع المحسنات الفائقة بأقسامها على ذكرٍ منه، فيراعيها في نظم كلامه.

(٢) «المنهج الأحمد» ١ : ٥

(٣) «صبح الأعشى» ١ : ١٦٩

(٤) «تدريب الراوى» ٢ : ٩٨ ، و«المحدث الفاصل» ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، و«الكفاية» ٣١١ ، و«فتح المغيب» ٢ : ٢١٢ .

فمن لم تجتمع فيه هذه الصفات لا تجوز له الرواية بالمعنى بإجماع العلماء^(٥)، بل يتعين اللفظ الذي سمعه.

(النتيجة الرابعة) : إن الذين رخصوا الرواية بالمعنى إنما رخصوها بالشروط المتقدمة، على أنها ضرورة^(٦)، تنقدر بقدر الحاجة إليها، لا على أنها أصل يتبع، ويلتزم في الرواية، لأن من تحمّل اللفظ وجب عليه أدائه، فإن نسي اللفظ، رُخص له أداء المعنى؛ دفعاً للحرج.

ولا خلاف بين العلماء، في أن المحافظة على ألفاظ الحديث وحروفه، أمر عزيز، وحكم شريف، وهو الأولى بكل ناقل، والأجدر بكل راوٍ، ما استطاع إليه سبيلاً.

(النتيجة الخامسة) : إن الرواية بالمعنى ممنوعة - باتفاق - في الأحاديث المتعبد بلفظها، كالأذكار والأدعية والشهد والقنوت. وكذلك في الأحاديث التي هي من جوامع كلمه - صلى الله عليه وسلم^(٦) -، وكذلك ما يستدل بلفظه على حكم لغوي، إلا أن يكون الذي أبدل اللفظ بلفظ آخر عربياً، يُستدل بكلامه على أحكام العربية.

(النتيجة السادسة) : إن الرواية بالمعنى إنما أجازها من أجازها في غير المصنفات المدونة، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف، ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه؛ لأن الراوي لا يملك تغيير تصنيف غيره^(٧).

(النتيجة السابعة) : إن الذين منعوا الاستشهاد بالحديث النبوي إنما منعه لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول - صلى الله عليه وسلم - إذ لو وثقوا بذلك لأجروهُ مُجَرِّى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية.

قال «القاضي عياض» - ٥٤٤ هـ :

وأما فصاحة اللسان، وبلاغة القول، فقد كان - صلى الله عليه وسلم - من ذلك بالمحلّ

(٥) «تدريب الراوي» ٢ : ٩٨

(٦) «تدريب الراوي» ٢ : ١٠٢

(٧) «علوم الحديث» لـ «ابن الصلاح» ١٩١

الأفضل، والموضع الذي لا يُجْهَلُ، سلاسة^(٨) طبع، وبراعة منزع^(٩)، وإيجاز مقطع^(١٠)، ونصاعة لفظ، وجزالة قول، وصحة معان، وقلة تكلف، أوتي جوامع الكلم^(١١)، وخُصَّ ببدايع الحكيم، وعُلِّمَ ألسنة العرب، فكان يخاطب كل أمة منها بلسانها، ويحاورها بلغتها، ويباريها في منزع بلاغتها...

وقالت «أُم معبد» في وصفها له - صلى الله عليه وسلم - : حُلُو المَنطِق، لا تَزُرُ^(١٢)، ولا هَذَرُ^(١٣)، كأن منطقَهُ خَرَزَاتُ نَظْمٍ، وكان جَهِيرَ الصوت، حسن النِّعْمَةِ - صلى الله عليه وسلم^(١٤).

وإننا نقول بكل فخر واعتزاز: ما أثمرت بلاغة مثلاً أثمرته بلاغة السَّاء في القرآن الكريم، ثم بلاغة الأرض في كلامه - صلى الله عليه وسلم - ، ولم يأت عن أحدٍ من روائع الكلم مثلاً جاء عنه - صلى الله عليه وسلم - .

(النتيجة الثامنة) : إن تدوين الحديث بدأ بصفة رسمية وجماعية على رأس المائة الأولى في خلافة «عمر بن عبدالعزيز»^(١٥) - ١٠١ هـ ، أمر «ابن شهاب» - ١٢٤ هـ ، وغيره ك «أبي بكر ابن حزم» - ١٢٠ هـ ، بجمع السنن، وقد أرسل كتباً إلى الآفاق يبحث فيها على تدوين الحديث ودراسته، وعند ذلك أجمعت الأمة على الكتابة التي أصبحت من ضروريات حفظ الحديث لا يمكن الاستغناء عنها.

وبلغ منتهاه في نهاية القرن الثالث، وأن بعض الصحابة والتابعين كانوا يدونون الأحاديث في القرن الأول الهجري بصفة خاصة. وعدم تدوينه في القرن الأول الهجري بصفة جماعية لا تدل على قلة الاهتمام بالحديث، فقد قال «الأوزاعي» - ١٥٧ هـ :

(٨) سلاسة : سهولة .

(٩) منزع : مأخذ .

(١٠) مقطع : تمام الكلام .

(١١) جوامع : جمع جامعة، أي: أوتي الكلم الجوامع للمعاني.

(١٢) نزر : قليل

(١٣) هَذَرُ : مصدر هذر إذا كثر كلامه

(١٤) «الشفاء بتعريف حقوق المصطفى» ١ : ٧٠ - ٨١

(١٥) «تدريب الراوي» ١ : ٩٠، و«قواعد التحديث» ٤٦، و«توجيه النظر» ٦

«ما زال هذا العلم عزيزاً يتلقاه الرجال حتى وقع في الصحف مجملهُ، أو دَخَلَ فيه غيرُ أهله» (١٦)

(النتيجة التاسعة) : إن الرواة الذين نقلوا الأحاديث من الصحابة والتابعين، كان لهم من الخصائص الدينية والخلقية ما يعصمهم من التبديل والتحريف في الرواية.

وهم إلى ذلك ذوو حوافظ قوية، وأذهان سيالة، ووجدان حي، وقلوب عاقلة واعية. كان «عامر الشعبي» (١٧ - ١٠٣ هـ) يقول: «ما كتبت سوداء في بيضاء، ولا سمعت من رجل حديثاً فأردت أن يعينه علي» (١٧).

(النتيجة العاشرة) : إن القواعد والضوابط التي أخذ جامعو الأحاديث بها عند تدوينها، هي أدق وأرقى ما وصل إليه علم النقد، في تمييز المقبول من المردود، من المرويات، وفي تمييز الحق من الباطل، والخطأ من الصواب.

قال الدكتور «محمد محمد أبو شهبه» في كتابه «دفاع عن السنة» ٣٢:
«... مَنْ اطَّلَعَ عَلَى مَنَهِجِ الْمُحَدِّثِينَ فِي النِّقْدِ، وَطَرِيقَتِهِمْ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيعِ، وَمِبَالِغَتِهِمْ فِي التَّحْرِيرِ عَنْ مَعْرِفَةِ حَقِيقَةِ الرَّوَايِ، وَطُوبَى نَفْسِهِ، وَالْأَخْذُ بِالظُّنَّةِ وَالتَّهْمَةِ فِي رَدِّ مَرْوِيَّاتِهِ يَكَادُ يَجْزِمُ بِأَنْ تَجُوزَ الْكَذِبُ عَلَى الرَّوَايِ الْمُسْتَجْمَعِ لِلشَّرْطِ أَمْرٌ قَرَضِي، وَاحْتِمَالٌ عَقْلِي، وَهَذِهِ الْحَقِيقَةُ قَدْ تَبَدَّلَتْ لِبَعْضِ مَنْ لَمْ يَدْرُسْ كُتُبَ الرِّجَالِ وَالنَّقْدَ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَغَالَاةِ، وَمَنْ أَبْعَدَ النُّجْعَةَ فِي كُتُبِ الْقَوْمِ عَرَفَ، وَمَنْ عَرَفَ اعْتَرَفَ».

(النتيجة الحادية عشرة) : إنه لا يوجد في القدامى من رفض الاحتجاج بالحديث في علمي النحو والصرف، وغاية الأمر أنهم اعتصموا بالصمت، ولم يثيروا هذه المسألة ألبتة، ونحن نتحدى أن يكون لـ «سيبويه» و «الخليل» و «المبرد» ومن كان من طبقتهم من علماء النحو قول في ذلك، من قريب أو بعيد، بعبارة أو إشارة، بتصريح أو تلويح، بل لم ينطقوا ببنت شفة، ولم يأتوا في الخوض في منع الاستشهاد بالحديث.

(١٦) «سنن الدارمي» (باب من لم يركتابة الحديث) ١ : ١٢١

(١٧) «جامع بيان العلم» ١ : ٦٧، و «سنن الدارمي» ١ : ١٢٥، و «المحدث الفاضل» ٣٨٠

أما التقسيم الذي قسمه العلماء إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول : جواز الاستشهاد بالحديث في النحو مطلقاً، وهو مذهب «ابن خروف» - ٦٠٦ هـ ، و«ابن مالك» - ٦٧٢ هـ ، و«ابن هشام» - ٧٦١ هـ ، و«ابن الطيب الفاسي» - ١١٧٠ هـ .

الاتجاه الثاني : مَنعُ الاستشهاد بالحديث في النحو مطلقاً، وهو مذهب «ابن الضائع» - ٦٨٠ هـ ، و«أبي حيان» - ٦٧٢ هـ ، وتابعهما «السيوطي» - ٩١١ هـ ، فأولع بنقل كلامهما.

الاتجاه الثالث : التوسط بين الاتجاهين، وهو مذهب «أبي إسحاق الشاطبي» - ٧٩٠ هـ ، وفريق من المتأخرين مثل «محمد الحَضِر حُسَيْن» - ١٣٧٧ هـ .
فهذا التقسيم كان أخيراً بسبب ما أثاره «ابن الضائع» - ٦٨٠ هـ ، و«أبو حيان» - ٧٥٤ هـ .

(النتيجة الثانية عشرة) : وبعد الاطلاع على تراجم النحاة، والفوص في معرفة ما وصلوا إليه من علم الحديث ظهر لنا، ولكل دي عَيْنَيْنِ أَنَّ الذين احتجوا بالحديث الشريف بكثرة في مسائل النحو والصرف، هم من أئمتهم، أو من المطلعين عليه، والمشتغلين به.

فالإمام «ابن مالك» - ٦٧٢ هـ مكث من الاستشهاد بالحديث في إثبات القواعد النحوية، لأنه إمام في الحديث، بالإضافة إلى إمامته في علم العربية.

قال «الصلاح الصفدي» - ٧٦٤ هـ :

«كان - ابن مالك - أمةً في الإطلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهدٌ عدَلٌ إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهدٌ عدَلٌ إلى أشعار العرب»^(١٨) ١ هـ

وأما الذين لم يحتجوا به بكثرة، فليس لهم نصيب في هذا الشأن، وليسوا من أرباب هذا الفن، وبضاعتهم فيه قليلة.

(١٨) «بغية الرعاة» ١ : ١٣٤

(النتيجة الثالثة عشرة) : يتضح بعد البحث الدقيق، والاستقراء العميق - أن الروايات المخالفة للقواعد النحوية أنواع، أذكر منها نوعين:

النوع الأول : رواياتٌ قليلةٌ ، أو شاذة، أو نادرة، يوردها على أنها مخالفة للقواعد، مع وجود الرواية المشهورة. وسأورد على ذلك مثلاً: حديث: «كُلُّ أُمَّتِي مُعَاذِي إِلَّا الْمُجَاهِرُونَ» المعروف في (باب الاستثناء) أن الكلام إذا كان تاماً موجباً وَجَبَ نصب المستثنى، فكيف هذا؟!

يقال: أجاب «ابن مالك» - ٦٧٢ هـ في «شواهد التوضيح والتصحيح» ٤١ - ٤٣ في (البحث الثامن) في (رفع المستثنى بعد «إلا») بأن تكون «إلا» بمعنى «لكن» وما بعدها مبتدأ خبره محذوف. ويكون التقدير: لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون.

ومثل هذا تأول «الفرّاء» قراءة الرفع في قوله تعالى:

«فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ» البقرة: ٢٤٩ .

ومثله قول الشاعر :

لَدَمْ ضَائِعٍ تَقَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالدُّبُورُ^(١٩)
أي : لكن الصبا والدبور لم يتغيبا عنه .

أقول: هذا الحديث رواه «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب الأدب - باب ستر المؤمن على نفسه) ٧: ٨٩، و«مسلم» في «صحيحه» في (كتاب الزهد والرقائق - باب النهي عن هتك الإنسان ستر نفسه) ٨: ٢٢٤، برواية: «إلا المجاهرين». وجاء في «فتح الباري» ١٠: ٤٨٦: «المجاهرين» رواية الأكثر. وفي رواية «النسفي»: «المجاهرون» بالرفع.

والملاحظ من هذا الحديث أن بعض النحاة يتعلقون بروايات غير مشهورة، أو قليلة، ويُغفلون الروايات المشهورة، وليس هذا الصنيع من البحث العلمي الجاد في شيء.

النوع الثاني : قطعة من حديث، قد استشهدوا بها، وهي مخالفة للأساليب

(١٩) الصبا : الريح الشرقية . الدبور : مقابلها .

النحوية المشهورة. وقد تكلفوا في تأويلها، ولو تتبعوا روايات الحديث في مظانّه لعثروا على الحديث بتمامه، وأمكن تخريجه على أشهر الضوابط النحوية.

قال «النووي» - ٦٧٦ هـ في «شرح صحيح مسلم» ١ : ٤٩ :
«ذهب الجماهير والمحققون من أصحاب الحديث إلى جواز رواية بعض الحديث من العارف إذا كان ما تركه غير متعلق بما رواه، بحيث لا يختل البيان، ولا تختلف الدلالة في تركه...»

أسوق على ذلك مثلاً : حديث: «يتعاقبون فيكم ملائكة»، هذا الحديث رَوَّه النُّحَاة هكذا، وتكلفوا في تخريجه على لغة «طي» و «أزد شنوءة» و «بلحارث» أن الواو في «يتعاقبون» حرف دال على الفاعل المذكر المجموع. و «ملائكة» : فاعل. وهم القائلون أكلوني البراغيث، ومنه قول «الفرزدق» :

بحوران يَعَصِرْنَ السليط أقربه^(٢٠)

أقاربُ: فاعل «يعصر» ، والنون علامة لكون الفاعل جمعاً، كناء التأنيث. وقد توارد جماعة على أن هذا الحديث من هذا القبيل، ووافقهم «ابن مالك».

أقول: إن الذين خرَّجوا هذا الحديث على لغة (أكلوني البراغيث) اعتمدوا على رواية «البخاري» في «صحيحه» في (كتاب مواقيت الصلاة - باب فضل صلاة العصر) ١ : ١٣٩، و «مسلم» في «صحيحه» في (كتاب المساجد - باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليها) ٢ : ١١٣، و «مالك» في «الموطأ» في (كتاب قصر الصلاة في السفر - باب جامع الصلاة) ١ : ١٧٠، و «النسائي» في «سننه» في (كتاب الصلاة - باب فضل صلاة الجماعة) ١ : ٢٤٠ برواية: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»

ولو تتبعوا روايات الحديث لعثروا على الروايات الأخرى، ففي «صحيح البخاري» في (كتاب بدء الخلق - باب ذكر الملائكة صلوات الله عليهم) ٤ : ٨١، عن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «الملائكةُ يتعاقبون. ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» الحديث.

(٢٠) السليط : الزيت

والظاهر أن الحديث روى مختصراً ومطولاً من طريق «أبي الزناد»^(٢١). وعلى هذه الرواية يكون الحديث جارياً على اللغة الفصيحة، والأساليب النحوية السليمة.

ولا يجوز لنا أن نحكم على الحديث قاطبة، أنه لا يصح الاحتجاج به لمخالفته القواعد النحوية، من خلال هذين النوعين، وغيرهما؛ لأن العلم مبني على التحري والضبط، والروايات المشهورة المستفيضة، الموثوق بها عند أرباب هذا الشأن، وعلى رواية الأكثرين الذين عليهم المعول، وإليهم الرحلة؛ لأن معرفة الآثار من وظيفة حَمَلَةِ الأخبار؛ إذ لكل مقام مقال، ولكل فن رجال.

وبهذه النتائج نخلصُ إلى نتيجة حتمية، وهي أن الكثير من الأحاديث النبوية وصل إلينا بحكم لفظه، وأن بعض الأحاديث قد روي بالمعنى، مع التحرز البالغ من التغيير المخل بالمعنى الأصلي، وأن ما عسى أن يكون قد دخل الأحاديث بسبب الرواية بالمعنى شيء يسير قد تَنَبَّهَ له العلماء وبيَّنوه، وصدق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حيث يقول: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»^(٢٢).

وما قَدَمْتُهُ يُسْقِطُ قَوْلَ «أبي حيان» - ٧٥٤ هـ : «إن علماء العربية الذين اسْتَتُوا قَوَانِينَهَا وقواعدها لم يبنوا أحكامهم على ما ورد في الحديث.. وجاء هذا الرجل - يعنى: ابن مالك - متأخراً في أواخر قرن سبعمائة، فزعم أنه يَسْتَدْرِكُ على المتقدمين ما أغفلوه، وينبه الناس على ما أهملوه. ولله دُرُّ القائل: لن يأتي آخر هذه الأمة بأفضل مما أتى به أولها»^(٢٣).

وَيُسْقِطُ قَوْلَهُ أيضاً: «وإنما أمعنتُ الكلام في هذه المسألة، لثلا يقول مبتدئ: ما بالُ النَّحْوِيِّينَ يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلمُ والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل

(٢١) انظر «فتح الباري» ٢ : ٣٤ - ٣٥ ففيه تحرير عزيز، و«شرح السيوطي» و«حاشية السندي» على «سنن النسائي» ١ : ٢٤٠

(٢٢) ذكره «الخطيب» في «شرف أصحاب الحديث» ص : ٢٨ من حديث «أبي هريرة» مرفوعاً. قال «أحمد» عنه: هو صحيح، سمعته من غير واحد.

(٢٣) «تهذيب القواعد» ٥ : ١٧١، نقلاً من كتاب «أصول التفكير النحوي» ١٣٧

العدول، كالبخاري ومسلم، وأضرابهما؟! فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث»^(٢٤).

ومما يَحْسُنُ ذكره، وَيُرْوَقُ معناه ما ذكره «عبد العزيز الميمني الراجكوتي» حيث قال: «النقل بالمعنى شيء ليس بمقصود على الأحاديث فحسب، بل إن تعدد الروايات في بيت واحد من هذا القبيل. والقول بأن منشأه تعدد القبائل ليس مما يتمشى في كل موضع. على أن إثبات ذلك في كل بيتٍ دونه خَرَطُ الْقَتَادِ»^(٢٥).

زد إلى ذلك ما طرأ على الشعر من التصحيف والوضع والاختلاق، من مثل: ابن دأب، وابن الأحمر، والكليبي، وأضرابهم. ورواة الشعر أيضاً فيهم من الأعاجم والشعوبية أمم. على أن المسلمين في القرون الأولى كانوا أحرص على إتقان الحديث من حفظ الشعر، والتثبت في روايته. وقد قَبِضَ الله لأحاديث رسوله، من الجهابذة النقاد من نَفَى عنه ما كان فيه من شبهة الوضع والانتحال. وهذا حُرِّمَ الشعر مثله»^(٢٦) اهـ .

وإننا ننكر على «أبي حيان» جموده، وضيق نظره، وانتجاعه الجذب، والخِصْبُ محيط به من كل جانب.

وإنني أجزم بضرورة الاستشهاد بالحديث النبوي الثابت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في النحو العربي، وأنبذ غير ذلك من الآراء الساقطة المتهافئة.

وأذهبُ مذهبَ مَنْ قال بجواز الاستشهاد بالحديث مطلقاً، سواء أكان مروياً باللفظ أم بالمعنى، لأنه لا ينتج ضرر عن الرواية بالمعنى؛ لأن شرط الراوي بالمعنى أن يكون من أهل الضبط والإتقان والحفظ، واللغة العربية. وقد أجازوا شرح الشريعة للعجم بلسانهم، للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه باللغة العربية أولى^(٢٧).

(٢٤) «الخراتنة» ١ : ٥

(٢٥) وفي المثل : «من دون ذلك خَرَطُ الْقَتَادِ» يضرب للمتبع.

و«الخرط» قَشْرُكَ الْوَرَقِ عن الشجر اجتذاباً بكفك. القناد: شجر ذو شوك (اللسان)

(٢٦) هامش «خراتنة الأدب» ١ : ٩ تحقيق العلامة أستاذنا «عبد السلام محمد هارون»

(٢٧) انظر «قواعد التحديث» ٢٢٤

